



سياسة تنظيم العلاقة مع المستفيدين وتقديم الخدمات

جمعية البر الخيرية بالقريع بني مالك

الإصدار (الثاني) - 2023

أحكام عامة وتعريف

تعد سياسة مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية التي اتخذتها الجمعية في مجال الرقابة المالية وفقاً لنظام مكافحة غسل الأموال السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣١ بتاريخ ١٤٣٣/٥/١١ هـ، ولائحته التنفيذية وجميع التعديلات اللاحقة ليتوافق مع هذه السياسة.

مادة (١): النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية.

مادة (٢): المستفيدون من خدمات الجمعية

الأرامل والمطلقات ومن في حكمهن من زوجات المعاقين وزوجات المسجونين والمعلقات وأسرهن والمقبلون على الزواج.

مادة (٣): شروط وضوابط المستفيدين من خدمات الجمعية

(أ) أن تكون سعودية الجنسية أو أم لسعوديين.

(ب) أن يسكن داخل النطاق الجغرافي لخدمات الجمعية.

مادة (٤): المتطلبات المطلوبة للمستفيدين من الجمعية

(أ) الهوية الوطنية.

(ب) إثبات مقر السكن.

(ت) إثبات الحالة.

(ث) إثبات الدخل ومقداره (للمستهدفين من البرامج المقيدة بالزكاة).

(ج) تعبئة السجل الخاص بطلب الخدمة.

مادة (٥): إلغاء أو تعليق ملفات المستفيدين

أولاً: يتم تعليق ملف المستفيد:

١. إذا انتفت صفة الترمول أو الطلاق وما في حكمهما.

٢. وفاة المستفيد.

٣. إذا ثبت لدى الجمعية أن المعلومات المقدمة لها غير صحيحة.

ثانياً: يتم تعليق الملف مؤقتاً في الحالات التالية:

١. عدم تحديث بيانات المستفيد.

٢. عدم إمكانية التواصل.

٣. عدم الجدية في الاستفادة من خدمات وبرامج الجمعية.

مادة (٦): نوع الخدمات المقدمة للمستفيدين

(أ) تخصص مبالغ المنح المقيدة ببرامج ومشاريع وفئة محددة بما قيده المنحة.

(ب) يخصص الصرف من حساب الزكاة على البرامج والمشاريع الخاصة بفئة المستحقين فقط من المستفيدين.

ج) تخصص خدمة الجمعية بالدعم النوعي للمستفيدات وأسرهن من تأهيل للوظائف وتدريب للمشروعات الانتاجية وتقديم الخدمات الاستشارية والتربوية والمساندة بكافة المتطلبات الإدارية والقانونية والاجتماعية الضامنة لكفاف المستفيدة وعافها.

- **الاعتماد:** اعتمد مجلس إدارة الجمعية في دورته (الأولى) بقرار بالتمرير هذه السياسة في ٢٦/٣/٢٠٢٣ م، وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات الموضوعة سابقاً بهذا الخصوص.

الاعتماد

رئيس مجلس الإدارة	المدير التنفيذي
أ. ضيف الله بن أحمد المالكي	أ. عبدالرحمن بن سعيد المالكي
	